

المحاضرة 01: الإطار المفاهيمي للنقود ومراحل تطورها

تمهيد:

من المعروف أن الإنسان في المراحل الأولى من تاريخ البشرية كان يقوم بالإنتاج من أجل الاشباع المباشر لحاجاته وهو ما يعني وجود ما يسمى بالاكْتفاء الذاتي في اشباع الحاجات سواء على مستوى العائلة أو القبيلة أو المجتمع، وفي هذه المرحلة لم يكن هناك تبادل لعدم وجود فائض اقتصادي، أما في المرحلة التالية فإن الانسان استطاع ان يحقق فائضا اقتصاديا، أي استطاع أن ينتج كمية من الانتاج تكفي اشباع حاجته وتفيض ومن ثم ظهرت المبادلة وظهر انتاج المبادلة .

1. من اقتصاد المقايضة الى الاقتصاد النقدي:

1- اقتصاد اللامبادلة (الحقيقي):

من المعروف أن الإنسان في المراحل الأولى من تاريخ البشرية كان يقوم بالإنتاج من أجل الاشباع المباشر لحاجاته وهو ما يعني وجود ما يسمى بالاكْتفاء الذاتي في اشباع الحاجات سواء على مستوى العائلة أو القبيلة أو المجتمع، وفي هذه المرحلة لم يكن هناك تبادل لعدم وجود فائض اقتصادي، وبالتالي لم يستعمل الانسان النقود، أما في المرحلة التالية فإن الانسان استطاع ان يحقق فائضا اقتصاديا، أي استطاع أن ينتج كمية من الانتاج تكفي اشباع حاجته وتفيض ومن ثم ظهرت المبادلة وظهر انتاج المبادلة.

2- نظام المقايضة:

أ- مفهوم عملية المقايضة:

المقايضة هي نظام يعتمد عمله على أساس مبادلة سلعة (أو خدمة) ما فائضة عن حاجة صاحبها بسلعة أخرى بصورة مباشرة دون وجود فاصل زمني، ودون استخدام النقود أو وسيط نقدي آخر. ويعتبر نظام المقايضة أول نظام تجاري أوجدته المجتمعات البشرية، ولكن مع تطور هذه المجتمعات وظهور حاجات جديدة للأفراد وتطور مهاراتهم وخبراتهم بشكل يسمح بإيجاد سلع جديدة أصبح نظام المقايضة غير مجد عمليا وغير كاف لتسهيل عملية التبادل والحصول على السلع والخدمات المختلفة مما أدى إلى انهيار نظام المقايضة

ب. - صعوبات المقايضة: يمكن حصر أهم عيوب نظام المقايضة في ما يلي:

- صعوبة توافق رغبات البائعين والمشتريين: أي رغبة كل طرف في الحصول على السلعة المقدمة من الطرف الآخر كميا ووصفيا، وبذلك يصبح كل طرف عارضا لسلعته وطالبا لسلعة الطرف الآخر، وربما يكون ذلك ممكنا عندما يكون السوق مكون من طرفين أو عدد قليل من الأطراف عندئذ يمكنه قياس توافق الرغبات مباشرة، غير أنه كلما ازداد عدد الأطراف أو عدد السلع موضوع التبادل بدت صعوبات المقايضة أكثر وأكثر.

-عدم قابلية بعض السلعة للتجزئة:واجه نظام المقايضة صعوبة تجزئة بعض السلع، فكما يوجد عدد من أنواع السلع يمكن تجزئتها الى كميات صغيرة مثل القمح الشعير... الخ، لكن مشكلة أخرى إذا كانت السلع موضوع التبادل من الصعب تجزئتها كالحیوانات مثلا.

-صعوبة تحديد نسب التبادل:وهذا يعني أن سعر كل سلعة يتم التعبير عنه ضمن إطار السلع الأخرى فمثلا سعر كيس القمح يساوي ثلاث أكياس من الأرز، وكيس الأرز يساوي كيسين من السكر، إذا كيس القمح يساوي ستة أكياس سكر، وتكمن الصعوبة هنا في حالة تنوع السلع وكثرتها، مما يعني آلاف من الأسعار المختلفة لهذه السلع مع بعضها البعض.

يمكن استخراج عدد الأسعار في ظل نظام المقايضة لعد معين من السلع كالتالي:

$$س = ع(ع-1)/2$$

حيث: س : عدد الأسعار ع: عدد السلع

فلو افترضنا ان عدد السلع هو 50 سلعة، فإن عدد الأسعار في ظل نظام المقايضة هو .فلو افترانا ان عدد السلع هو 50 سلعة، فإن عدد الأسعار في ظل نظام المقايضة هو 1225 سعر.

وعليه يتطلب من المتعاملين قدرا كبيرا من المعلومات عن السلع والأسعار المختلفة، كي يمكنهم القيام بعمليات المبادلة بصورة كفؤة، وبالتالي تعظيم مردودهم، وهذا ما يفوق قدراتهم في ذلك الوقت.

-صعوبة خزن القيمة:يحتاج الفرد أو المؤسسة الى اختزان قوتهم الشرائية في شكل مدخرات لاستخدامها في وقت الحاجة إليها، وفي نظام المقايضة يتم ذلك على أساس الاحتفاظ بالسلع المراد استهلاكها استقبليا، وليس هناك طرق للادخار وتأجيل الاستهلاك إلا بهذه الطريقة التي تجعل هذه السلع عرضة للتلف والعطب، هذا فضلا عن انخفاض قيمتها مستقبليا عن ما هو عليه الآن.

-صعوبة ايجاد وسيلة للمدفوعات الآجلة: في ظل نظام المقايضة تكون السلع هي الأداة للمدفوعات الآجلة، وعلى اعتبار صعوبة تخزين السلع والحفاظ على قيمتها، وعرضة لمخاطر كانهخفاض وارتفاع قيمتها عند عمليات المبادلة والتلف، وعليه هذا ما يجعل أحد الطرفين يتحمل الخسارة عند الوفاء بالدين.

II. ماهية النقود:

1-تعريف النقود:

عرفها ميلتون فريدمان بأنها "عبارة عن الوسيلة التي يسعى الأفراد لاكتسابها من أجل استخدامها في الحصول على ما يرغبون من سلع وخدمات حاضرة ومستقبلية، وتتمتع بالقبول العام لدى أفراد المجتمع، ويشمل هذا التعريف على ثلاث عناصر أساسية:

-النقود وسيلة تتمتع بالقبول العام؛

-استخدام هذه الوسيلة في الحصول على السلع والخدمات حاليا أو مستقبليا؛

-لم يحدد التعريف نوع الوسيلة، ذلك يعني أن النقود لم تستقر على شكل معين.

وقد عرفها franklin welker: "النقود هي أي شيء تفعله النقود، بمعنى أننا نستطيع أن نظيف للنقود أي شيء يؤدي وظيفتها مثل الشيكات أو وصلات الصرف أو غيرها، فهو يقول أنها كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية."

وتعرف أيضا بأنها " أي شيء يكون مقبولا قبولاً عاماً كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة"، كما تعرف بأنها " أي شيء شاع استعماله وتم قبوله عموماً كوسيلة مبادلة أو كأداة تقييم، كنا تعرف كذلك بأنها أي شيء مقبولاً عموماً في الدفع مقابل السلع، أو في الإبراء من جميع الالتزامات، ما يلاحظ من هذه التعاريف:

- أن هناك استعمال لكلمة شاملة وهي (أي شيء)، وهذا لأن عدد الأشياء التي استخدمت كنقود عديدة ومتنوعة (سلع، معادن، قطع، ورق...الخ).
- هناك كلمة (مقبولة قبولاً عاماً) وهي كلمة تشير إلى أن الأفراد غالباً ما يميلون إلى التخلي عن ما يمتلكونه في سبيل الحصول على النقود.
- هناك في التعريفات كذلك كلمة (وسيط للتبادل ومقياس للقيمة)، والواقع أن التعريفات قد اقتصرت على تعداد هاتين الوظيفتين بالذات باعتبارهما الوظيفتين الرئيسيتين للنقود.

2- خصائص النقود: حتى يحضى شيء ما بصفة النقود لا بد من توافر مجموعة من الخصائص أهمها:

- القبول العام: أي أن تداول النقود بين أيدي الأفراد يعود إلى قناعة المجتمع بها، فقبولي للنقد نابع من قناعتي بقبولها عند الآخرين، أي يمكن استبدالها بسلع وخدمات الآخرين، ويمكن أن ينشأ هذا القبول العام باتفاق جميع أفراد المجتمع على قبول سلعة معينة تتداول بينهم لتسديد قيم السلع والخدمات، كما يمكن فرض هذا الاتفاق العام بواسطة الحكومة، فالقانون يمنح تلك السلعة أو ذلك الشيء صفة القبول العام في تسديد قيم المعاملات.
- التجانس: أي أن كل وحدة من وحدات النقد يجب أن تماثل أي وحدة أخرى من الفئة نفسها وكذلك أن تتساوى القيمة الشرائية لجميع أنواع النقود حيث يمكن استبدال أي فئة من الفئات بعضها ببعض.
- سهولة الحمل والتجزئة: ويقصد بسهولة حملها أن تكون ذات قيمة مرتفعة نسبياً يستطيع الفرد حمل مقدار كافي منها لشراء سلع وخدمات ذات قيمة مرتفعة.
- الندرة النسبية: يقصد بها أن لا يكون عرض النقود كبير، مما يفقد النقود قيمتها، ويتطلب من أفراد المجتمع دفع كميات كبيرة منها عند استبدالها بالسلع والخدمات، وبهذه الخاصية تفقد النقود السلعية خاصية سهولة حملها.
- الثبات النسبي في قيمتها: وهو ما توفره الندرة النسبية، فيجب أن يكون النقد كافي للوفاء باحتياجات كافة المعاملات كما أن وجود عرض لانهائي للنقود بسبب وفرتها المطلقة يؤدي إلى انخفاض قيمتها بدرجة كبيرة وهو ما يفقد الثقة في التعامل بها.
- صعوبة التزوير: حيث يجب أن تتضمن طريقة صنع النقود (سك أو طبع) ما يحقق منع تزويرها أو على الأقل تقليل إمكانية حصول ذلك من خلال رموز وعلامات يتم إخفاؤها ويصعب تقليدها.

III- أنواع النقود:

رغم عيوب المقايضة إلا أنها أدت إلى اتساع حجم التبادل بين الأفراد وكذلك أدى إلى ان يفكر الإنسان في وسيلة أخرى عن طريقها تسهل عملية التبادل وهو ما أدى إلى اختراع النقود كأداة لإتمام عملية التبادل، ولمعالجة كافة أوجه القصور السابقة لنظام المقايضة، وكانت النقود السلعية هي أول نقود عرفها الإنسان. استطاعت النقود رغم أنها ليست إلا وسيلة لنقل القيمة أن تساعد على اتصال المشتري والبائع والدائنين والمدنين، وكذلك استطاعت أن تجعل عملية المبادلة مجزأة سواء زمنياً أو مكانياً أو قيمياً (سلع - نقود)، مما أدى إلى تسهيل عملية التبادل، فضلاً على أن النقود أدت إلى توسيع نظام التخصص

وتقسيم العمل وهو ما يؤدي الى زيادة الإنتاجية، ومن ثم زيادة الانتاج وبالتالي زيادة رفاهية المجتمع، ولكن هذه الزيادة في الناتج والرفاهية لا تعتمد على النقود في حد ذاتها، فالنقود في حقيقتها ليست إلا عاملا مساعد فقط للاقتصاد القومي.

1-النقود السلعية: في هذا النوع من النقود اختار كل مجتمع تلك السلعة التي يرى فيها أهمية كبيرة وتتمتع بقيمة عالية وتحوز على أكبر تقدير من كل أفرادها، وبناء على ذلك فقد تعددت السلع التي لعبت دور النقود باختلاف المجتمعات وتباين عاداتها الاستهلاكية و أنماط تنظيمها الاجتماعي والاقتصادي فكانت السلع الاستهلاكية كالماشية، الأنغام، القمح، الحرير، السكر...الى اخره.

ان خروج النقود السلعية من التداول يعود الى جملة من الأسباب أهمها:

-عدم قبول بعض السلع في كل المناطق؛

-عدم قابلية بعض السلع للتجزئة؛

-تكاليف النقل؛

-عدم قابليتها للتخزين لفترة طويلة وارتفاع تكاليف التخزين؛

-عدم تجانس وحداتها؛

-تقلب قيمتها حسب الظروف الانتاجية.

2-النقود المعدنية: ظهرت النقود المعدنية منذ العصور القديمة، واتخذت أولا من معدني الحديد والنحاس ثم معدني الذهب والفضة، وقد ساعد على انتشار المعادن النفيسة كمنقذ ما يلي:

-عدم قابليتها للتلف، وهي بذلك أحسن سلعة لحفظ القيمة؛

-قابليتها للتجزئة الى قطع متماثلة، حسب حجم المعاملات وحاجة التداول؛

-ندرتها نسبيا، الشيء الذي يمكنها من حفظ التوازن ومبادلة جزء صغير بكمية كبيرة من السلع والخدمات؛

-سهولة نقلها مقارنة بالنقود السلعية؛

-الثبات النسبي في قيمتها؛

-صعوبة تزويرها وسهولة التعرف عليها حسب الوزن والمعيار.

3-النقود الورقية: في البداية كانت هذه النقود على شكل ايصالات أو شهادات ايداع تثبت حق المودعين، حيث كان الأفراد والذين لديهم فوائض مالية يودعونها لدى الصاغة، حيث تمثلت هذه الفوائض من المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، ومع تطور الزمن اصبحت هذه الشهادات او الايصالات يتم التعامل بها في البيع والشراء وذلك باستلامها (تظهيرها) من شخص الى شخص، وفي هذه الحالة يضمن البائع الذهب من السرقة والتقليل من المخاطر ويضمن نقل الذهب والفضة الى حامل الايصال وبالتالي أصبحت هذه الايصالات مكان الذهب والفضة وأصبحت هي النقود.

مع التطور انتقل اصدار هذه الشهادات من طرف الصاغة الى البنوك ومن ثم البنك المركزي، حيث كانت أول المبادرات من طرف بنك السويد 1656، حينما أصدر بنك ستوكهولم سندات ورقية تمثل دينا عليه قابل للتداول، وتعمد بأداء قيمتها بالنقود المعدنية عند الطلب، ومع مرور الوقت استقر العمل على ان تقبل هذه

الشهادات في التعامل، وشيا فشيأ بدأت علاقة النقود الورقية بالذهب تضعف تدريجيا حسب انظمة الاصدار الذي اتبعها البنوك (نظام التغطية الكاملة، الجزئية، النسبية.....الى نظام الاصدار الحر).

4-نقود الودائع أو النقود الكتابية: تتكون من الحسابات الجارية او الودائع تحت الطلب لدى البنوك، وتنتقل ملكية هذه الودائع من شخص الى آخر بواسطة الشيكات، والشيك هو أمر موجه من صاحب الوديعة الى البنك لكي يدفع لأمره أو لأمر شخص آخر أو لحامله مبلغا معيناً من النقود.. وإضافة الى الودائع الجارية توجد أنواع أخرى من الودائع المصرفية مثل الودائع لأجل أو بإخطار وودائع التوفير، إلا أن هذه الودائع لا يمكن السحب عليها بالشيكات عند الطلب بل يستلزم الأمر مرور فترة حتى يمكن تحويلها الى سيولة جاهزة، وعلى ذلك يطلق عليها بالشبه النقدية.

ويمكن التفريق بين النقود الورقية و الكتابية، في كون النقود الورقية يضيف عليها القانون صفة الإبراء النهائي للديون، في حين أن هذه الصفة اختيارية للنقود الكتابية، وتتوقف على الثقة التي يصنعها العملاء في البنوك التجارية فضلا عن الثقة في الشخص الذي أصدرت اليه، حيث لا يجبر القانون أي شخص على قبول الشيك ووفاء الديون.

5-النقود الالكترونية: تتمثل في شكل وحدات ذات قيمة نقدية مقدرة ومخزنة الكترونيا يمتلكها حائزها بغرض تسوية معاملاته، وكما عرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي 1982 بأنها " مجموعة من التقنيات المعلوماتية الممغنطة الكترونيا، والتي تسمح بتبادل الأموال بدون الحاجة لتحرير أوراق، والتي تتضمن علاقة ثلاثية بين المصدر والمستفيد الذي يقبل الدفع بواسطتها، والذي من الممكن أن يكون أيضا المصدر للبطاقة والحائز المستهلك صاحب الحق الذي تنشؤه البطاقة". وبذلك تتميز البطاقة الذكية بـ:

- القدرة العالية على تخزين المعلومات والبيانات الشخصية والمالية وحتى المهنية والطبية.
- تعدد مجالات استخدامها كخدمة الاتصالات، كبطاقة صحية، لسداد أجرة النقل، حجز تذاكر....
- السرية والأمان بفضل تكنولوجيا الكمبيوتر الصغير المثبت على البطاقة.
- تعتبر محفظة النقود الالكترونية.

IV- وظائف النقود :

يمكن تقسيم وظائف النقود الى وظائف تقليدية ووظائف مشتقة و وظائف ذات طابع اقتصادي عام على النحو التالي:

1-الوظائف التقليدية للنقود:

- وسيط للمبادلات: أي أن تكون النقود الأداة والوسيلة التي يمكن بها مبادلة السلع والخدمات المختلفة، ويمكن شرح هذه الوظيفة في النقاط التالية:
- الخاصية الأساسية للنقود كوسيط للتبادل هي القبول العام لها بواسطة أفراد المجتمع، وأساس هذا القبول تكمله سلطة الدولة أو السلطة النقدية للدول؛
- السلع التي استخدمت كوسيط للتبادل كانت مرغوبة لذاتها، أي كانت لها قيمة استعماليه كمرحلة أولى، ثم أصبحت مرغوبة كوسيط للتبادل على أساس قدرتها على أن تكون مقياس عام لجميع القيم.
- مقياس للقيمة: النقود وعند قيامها بهذه الوظيفة إنما تقوم بدور يشبه دور وحدات القياس كالمتر والكيلوغرام، في قياس وحساب الأطوال والأوزان، ولكن يجب أن نقر أن هناك اختلاف بينها وبين هذه القياسات والنقود

كمقياس للقيمة، في حين يظل الكليوغرام ثابت في وزنه، قد تتغير قوة النقود الشرائية، وتتغير نسبة المبادلة بينها وبين السلع، مما يترتب تغير قيمة السلع التي تقيسها بوحدات نقدية

2- الوظائف المشتقة للنقود: لا يظهر تأثير هذه الوظائف بصورة مباشرة للأفراد ويمكن حصرها في ما يلي:
- النقود كمستودع للقيمة: إن استعمال النقود كوسيلة للتبادل أمكن فصل عملية المقايضة إلى عمليتي البيع والشراء، كما أمكن تبعاً لذلك تأجيل عملية الشراء بالاحتفاظ بالنقود ولفترة معينة، بحيث يستطيع الفرد أن يبيع منتجاته الاقتصادية الآن ثم يحتفظ بالنقود لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل وهنا قامت النقود كقوة شرائية عامة، وعلى المستوى الفردي بدور هام في اختزان القيمة، وبهذه الصفة وبالمقارنة مع تخزين السلع تعد النقود أكثر الوسائل تخزيناً للقيمة وأقلها تكلفة وأفضلها ملائمة.

- أداة للمدفوعات الأجلة: عندما يتم استخدام النقود وسيطاً للتبادل وكمقياس للقيمة فإنه من الضروري أيضاً أن تسدد بالمدفوعات الأجلة أو المستقبلية، فالمعاملات المالية التي تكثر في المجتمعات الحديثة ينتج عنها التزامات نقدية في المستقبل (الأجور، المرتبات، الأرباح)....، كما يترتب عنها بعض العقود التي تتضمن مدفوعات تسدد في المستقبل بوحدات نقدية، و إن نجاح النقود بوظيفتها هذه وأدائها بشكل جيد يتطلب تحقيق الاستقرار النسبي للقوة الشرائية للنقود.

3- الوظائف ذات الطابع الاقتصادي: بالإضافة إلى الوظائف الأساسية السابقة يمكن للنقود أن تؤدي وظائف أخرى ترتبط بالنشاط الاقتصادي سواء كان محلياً أو دولياً كما يلي:

- النقود هي عامل من عوامل الإنتاج: متمثلاً في رأس المال الذي تطلبه العمليات الجارية والاستثمارية للمشروعات فهي تمنحها هامشاً من الأمان في مواجهة أزمات السيولة مما يمكنها من الاستمرار في نشاطها.
- النقود أداة من أدوات السياسة الاقتصادية: حيث يمكنها التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي عبر توجيه المتغيرات الاقتصادية الكلية كحركة الاستثمار والإنتاج والدخل والتوظيف.... إلخ.
- النقود أداة للهيمنة الاقتصادية: حيث تعتبر قوة تمنع حائزها قدرة على فرض رغباته على بقية الوحدات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي الخارجي.